الثنائيّةُ الحزبيّةُ وأثــرُها على الأنظمةِ السياسيّة النيابيّة

م.م أحمد صفاء يحيى الخطيب

كلية المعارف الجامعة / قسم القانون

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٢/٣/٤ تاريخ قبول البحث ٢٠٢٢/٤/١٣ تاريخ نشر البحث ٢٠٢٢/١٢/٣١

https://doi.org/10.61353/ma.0110581

تعكس الثنائية الحزبية التناقضات السياسية والاجتماعية، إذ ترى أنَّ حل أيّ مشكلة ناتجة عن ذلك لا يكون إلّا بتقابل المصالح والأيديولوجيات التي تقودها تنظيمات ثابتة قادرة على المنافسة السياسية من خلال الشرعية الدستورية , وبهذه الصفات يتميز التعدد الحزبي عن اللاوجود الحزبي , ولإعطاء صورة واضحة عن علاقة النظام الحزبي بالأنظمة السياسية سنعمل على تقسيم هذا الموضوع إلى مبحثين متعاقبين: التعددية الحزبية والأنظمة السياسية النيابية، والثنائية الحزبية والأنظمة السياسية الغربية، وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل ومقارنة بين الأحزاب السياسية، وتحديدا في امريكيا وبريطانيا.

Bipartisanship reflects political and social contradictions, as it considers that the solution to any resulting problem can only be through a conflict of interests and ideologies that are led by stable organizations capable of political competition through constitutional legitimacy. With these characteristics, partisan pluralism is distinguished from partisan non-existence, and to give a clear picture of the relationship of the system. Partisanship and political systems We will work on dividing this topic into two successive topics: partisan pluralism and representative political systems, bipartisanship and Western political systems, and this study aims to analyze and compare political parties, specifically in America and Britain.

الكلمات المفتاحية: الأحزاب السياسية، الثنائية الحزبية، الأنظمة السياسية النيابية.

المقدمة

أصبحت التعددية من أهم الأنظمة الحزبية الراسخة في العالم المعاصر، لذلك تسعى الدول ولاسيما الدول السائرة في طريق النضج والنمو إلى ممارسة الديمقراطية , وفتح المجال للتعددية الحزبية من أجل توسيع دائرة المشاركة في صنع القرار وتنفيذه، فالمعنى الواسع للتعددية الحزبية هو الحرية الحزبية وأن يعطي أيّ تجمع الحق في التعبير عن نفسه ومخاطبة الرأي العام بصورة مباشرة، أمّا المعنى الضيق للتعددية الحزبية فقد يشير إلى وجود ثلاثة أحزاب أو أكثر كلّ منهما قادر على المنافسة السياسية وله قدرة على التأثير في الرأي العام عبر تنظيم ثابت يستمد عن طريقه القوة والثبات.

فيراد بتعدد الأحزاب هو مشاركة أكثر من حزبين في الغالب وذلك من خلال وجودها في البرلمان والحكومة وفي شغلها الوظائف العامة، ولا توجد التعددية الحزبية إلّا إذا وجدت قوى اجتماعية متعددة لها رؤى سياسية مختلفة وتتنافس على السلطة.

إشكالية البحث:

يثير موضوع نظام التعددية الحزبية وحقيقة الدور الذي يلعبه جدلاً بين الباحثين ولا سيما الأمريكيين منهم من خلال الطبيعة الخاصة التي ميزت الأحزاب الأمريكية مقارنة مع الأحزاب البريطانية، فبعضهم قلل من أهمية هذه الأحزاب لدرجة توافقها مع السياسة العامة للبلد واتخذوا من عدم الانضباط واللامركزية أساساً في دعم وجهة نظرهم وآخرون يعظم هذا الدور على الرغم من وجود الحجج المسوغة لذلك.

فهناك بعض الأسئلة في هذه الدراسة:

- هل تستطيع تلك الأنظمة السياسية بناء نظام ديمقراطي؟
- هل تستطيع الدول التي تتبنى فكرة الثنائية الحزبية أن تتجاوز كلّ الخلافات من أجل الحفاظ على العملية السياسية؟

أهمية البحث:

تأتي أهمية بحثنا لأجل معرفة الأسباب التي أدت إلى تبني نظام تعدد الأحزاب وما هو دورها في الأنظمة النيابية , ولاسيما في ظل الظروف والأزمات الداخلية والخارجية، فضلاً عن دور الأحزاب في بناء النظام الديمقراطي في الدولة.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى رصد موضوع ثنائية الأحزاب، والتحوّل الديمقراطي وماهية دورها في ذلك، وتهدف كذلك إلى تحليل ظاهرة التحول السياسي , وعوامل حدوثه من خلال بيان الأسباب والدوافع الداخلية والخارجية، وكذلك تكريس دور الأحزاب في بناء عملية الديمقراطية وفق رؤية متكاملة للنظام السياسي المعتمد في الدولة.

منهج البحث:

لأهمية هذه الدراسة ونتيجة للأوضاع التي يمر بها التحول الديمقراطي وأثر التعددية في النظام السياسي ببناء العملية السياسية , اعتمدنا في هذه الدراسة المنهج المقارن من أجل الوقوف على ظاهرة التعددية الحزبية لمواجهة الصعوبات التي تحدث في بناء النظام السياسي.

فرضية البحث:

إنَّ التعددية الحزبية كلما كانت فعلية ومؤثرة، كانت هناك ممارسة ديمقراطية حقيقية، وذلك لأنَّ التعددية الحزبية في أيّ دولة يتوقف وجودها ومدى فاعليتها على ممارسة النظام السياسي القائم في الدولة.

المبحث الأول

الثنائية الحزبية والأنظمة السياسية النيابية

يصعب في نظام الأحزاب المتعدد أن يفوز أحدهما بالأغلبية البرلمانية، وهذا الأمر يجعل من الحكومات المعايشة لهذا النظام حكومات ائتلافية ضعيفة تتكون من أحزاب عدّة, وذلك لحاجتها لأغلبية برلمانية تمكنها من تشكيل حكومة، ثم الرقاء والاستمرار في الحكم[١], ويختلف تأثير الأحزاب في صاحب السلطة التنفيذية باختلاف نظم الحكم، فحيث يكون نظام الحكم برلمانيا فإنَّ رئيس الوزراء الذي لا يجد في البرلمان أغلبية يرتبط بها حزبيا تقويه وتؤازره، فإنّه يبقى ووزراؤه تابعين للبرلمان، مهمتهم فقط تنفيذ ما تصل إليه مجموعة الأحزاب المؤتلفة من قوانين , وما تملى عليهم من برامج، ليصبح البرلمان في هذا الحالة هو صاحب السلطة.

وفي ضوء ذلك سنقسم هذا المبحث على مطلبين: الأول يعنى بدور الحكومة في الثنائية الحزبية، والثاني يعنى بدور المعارضة في الثنائية الحزبية.

المطلب الأول

دور الحكومة في الثنائية الحزبية

يتميز النظام البرلماني عن النظام الرئاسي بخصائص عدّة منها أنَّ الحكومة (الوزارة) هي المحور الأساس التي يقوم عليها النظام البرلماني، فهي الجهاز الفاعل في السلطة التنفيذية وهي المسؤولة عن رسم السياسة العامة

للبلاد أمام البرلمان، ومع أهمية هذا الجهاز وخطورته إلا أنّنا نرى في ظل تتعدد فيه الأحزاب، وذلك لتكوينه الائتلافي الذي يزيده تعقيدا وعدم استقرار [٢].

لذلك سنبين في هذا المطلب موضوعين **الأول** : المساوئ التي تترتب على الحكومات الائتلافية بصورة عامة، **والثاني**: عدم الاستقرار الوزاري الذي يصاحب التعدد الحزبي في ظل النظام البرلماني.

الفرع الأول/ الحكومة الائتلافية بصورة عامة.

يصعب على أحدهما تكوين أغلبية برلمانية تقويه وتؤازره حتى يتمكن من تشكيل وزارة متجانسة وقوية تستطيع أن تتحمل تيارات النقد والأسئلة والاستجوابات والاستفسارات التي تصل إلى طرح الثقة به ومن وزارته، لذلك تعمل الأحزاب في هذه الحالة إلى إقامة بعض التكتلات داخل البرلمان من أجل دعم أحد الأحزاب القوية وليتمكن رئيسه من تشكيل وزارة توزع الوزارات على أعضاء هذا الائتلاف كلّ بحسب أهميته , وما أحرزته من مقاعد في البرلمان ؛ لذلك توصف هذه الحكومات بالائتلافية.

ومن أهم ما تنعمت به الحكومات الائتلافية في النظم البرلمانية أنَّها مصدر خطير من مصادر الضعف القومي، فالجمود الذي تتصف به الأحزاب السياسية في ظل نظام التعدد الحزبي، وهذا بدوره يسبب الاحتكاك المستمر سواء بين أعضاء البرلمان أم أعضاء الحكومة ؛ لذلك تتهم هذه الوزارات دوما بأنَّها عاجزة عن اتخاذ القرارات السياسية القومية.

ومن غير المساومات النفعية التي تجري الأحزاب السياسية مساومات تمهيدية من أجل الاشتراك في الائتلاف الحكومي، فكثير من الأحزاب تستغل هذه المساومات النفعية لغرض مطامعها , وأخذ تعهد من رئيس الائتلاف بالعمل على تنفيذ خطة معينة فيما لو تم هذا الائتلاف, وتشكل به المجلس الوزاري، وهذا السلوك الذي تسلكه الأحزاب في مثل هذا الحال يؤدي إلى تأخير تشكيل الوزارة الائتلافية، ؛ لذلك فإنَّ المساومات النفعية الطويلة, التي تسبق تكوين الائتلاف وتمهد له لا تعطي عملية تأليف الوزارة كما يصفها الفقه إلا صبغة السلوك السياسي الذي لا مبدأ له[٣] .

الفرع الثاني/ عدم الاستقرار الوزاري الذي يصاحب التعدد الحزبي في ظل النظام البرلماني.

اختلف الفقهاء حول تقييم نظام الأحزاب المتعددة، فمنهم من انتقده بشدة , ومنهم من أيده وأظهر مميزاته، إذ يعكس بشكل صحيح وحقيقي اتجاهات الرأي العام والمجتمع كافة, فهو يؤكد المبادئ الديمقراطية أكثر من غيره من الأنظمة الحزبية، فطالما كان الحكم للشعب فإنَّ لكل جماعة منه أن تعتنق ما تشاء من آراء وتدافع بالطرق القانونية عن معتقداتها، وأن تحاول كسب الأنصار والوصول إلى مقاليد الحكم، فضلاً عما يوفره هذا النظام من مجالات واسعة للناخب في الاختيار أو الانتماء السياسي [٤], ومع ذلك فقد وجهت

لنظام التعدد الحزبي انتقادات وهي بصفة خاصة تتعلق بمعايشة هذا النظام للنظام البرلماني، ففي ظل هذا على أيّ من الأحزاب المتنافسة احراز الأغلبية المطلقة للمقاعد البرلمانية , وهذا الأمر يترتب عليه ضرورة تشكيل وزارة ائتلافية مع ما يصاحبها من تعقيدات وتوزيع للمسؤوليات وعدم استقرار وزاري نتيجة لاختلاف مصالح كلّ حزب من هذه الأحزاب وسعيه لتحقيقها ولو على حساب الحزب الآخر , أو على حساب الصالح العام , وهو ما يزيد هذا التألف ضعفا ويجعله عرضة للاهتزاز والانهيار.(٥)

ولا تقتصر المساوئ والأضرار الناتجة عن التعدد الحزبي على عدم الاستقرار الوزاري بذاته؛ بل أصبحت تمتد إلى ما ينتج عن ذلك من الناحية الإدارية والسياسية.

فمن الناحية الإدارية يؤدي عدم الاستقرار الوزاري بالوزير (وهو الرئيس الإداري الأعلى لوزارته) إلى أن يترك الوزارة أحيانا قبل أن يتاح له الوقت الكافي لرسم السياسية العامة للحكومة، وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى اختلال أعمال الإدارة وإضعاف المشروعات العامة , وتكبيد الخزانة العامة كثيرا من النفقات على مشروعات, قد لا تتم بسبب عدم موافقة الحكومة الجديدة عليها، وهذا ما حدث في بناء حصون (ماجينو Mgino), التي كلفت الحكومة الفرنسية اكثر من ألف مليون من الجنيهات قبل الحرب العالمية الثانية من دون اتمامها أو الاستفادة منها (٦) .

أما من الناحية السياسية فهي التي تترتب من إجراء فقدان الوزراء للشعور بالمسؤولية بسبب عدم توافر روح الاستقرار الوزاري الذي يدعوهم للاستمرار بالعطاء والعمل، سيما إذا ما علمنا أنَّ سقوط الوزارة يعفي الوزير من المسؤولية السياسية عن تصرفاته في الوزارة المستقيلة حتى إذا اشترك في الوزارة الجديدة (٧).

وإنَّ عدم التجانس الوزاري يجعل رئيس الوزراء في مركز دقيق وصعب، فهو غير واثق من تابعيه وهم أعضاء الوزارة , إذ أنّهم يستطيعون أن يخذلوه في أيّ وقت شاء ولا غرابة في ذلك، فهو مهتم دوماً بالحفاظ على وزارة مترابطة قائمة أكثر من اهتمامه بإدارة شؤون الدولة، فالحفاظ على بقاء الوزارة بالنسبة له يبدو أكثر أهمية من المصلحة القومية العامة، فكل ذلك يؤدي إلى خلق مما يوسع من ميدان التهريج والانحراف والتسقيط والمجاملة، فيدفع بسياسة الدولة إلى نوع من اللا طبيعية (٨) .

* **جمود الأحزاب**: في ظل تعدد الأحزاب يبيّن الفقه صورة هامة تدور حول ميل الأحزاب في ظل هذا النظام إلى الجمود, الذي يتبعه نظام صارم يفرض على الأعضاء فيحرمهم من حرية التعبير عن رأيهم الشخصي, ومن ثمّ يحولهم إلى مجرد آلات ناطقة لمشيئة القادة والقائمين على زعامة الحزب، هذا لا ينعكس فقط على النواب فحسب؛ بل يمتد إلى الوزراء أنفسهم، حيث يلتزمون بتنفيذ إرادة الحزب الذي كان وراء ترشيحهم للمنصب , فيضطر الوزير إلى ملء المناصب الرئيسة في وزراته من أنصار الحزب ومؤيده، وهذا يؤدي إلى تنازع الأحزاب

على الوزارات الرئيسة، مما يتسبب في كثير من المشاكل التي تكون وراء تعطيل تشكيل الوزارات مدد طويلة في الغالب, كما حدث في فرنسا وإيطاليا ومصر في أواخر حياة دستور ١٩٢٣ [٩].

المطلب الثاني

دور المعارضة في الثنائية الحزبية

تختلف طبيعة المعارضة , ومن ثم دورها في نظام التعدد الحزبي عنها في نظام الثنائية، فقد تتسم المعارضة في نظام الثنائية الحزبية بالفعالية والوضوح والاعتدال، فإنَّها تبدو على غير ذلك في نظام الأحزاب المتعددة، فدورها في نظام الحزبين يكون واضحاً ومحدد المعالم، وذلك بسبب اعتدالها ووضوحها وطبيعة علاقاتها بالحزب الحاكم من ناحية أخرى، وعلى الرغم من فردية المعارضة في النظام الثنائي، إلا أنَّ دورها يبقى دائما بعيد عن التطرف والحدة في معالجتها للأمور العامة وانتقاداتها للحزب الحاكم, وتقديمها للبدائل تكون مناسبة لحل الأزمات التي تواجه المجتمع , ولاسيما المشاكل التي يعجز حزب الأغلبية عن تداركها [١٠].

ولا تتأثر طبيعة المعارضة من حيث القوة والوضوح أو الضعف والتعقيد بالنظام الحزبي السائد فحسب؛ بل أيضا بالبعد الأيديولوجي؛ لذلك سنقسم هذا المطلب إلى فرعين : **الأول** نبين فيه النظام الحزبي والمعارضة، **والثاني** نبين فيه البعد الأيديولوجي والمعارضة.

الفرع الأول/ النظام الحزبي والمعارضة.

لا تتعدى الأنظمة الحزبية في العالم المعاصر ثلاثة: نظام الحزب الواحد، ونظام الحزبين (الثنائية الحزبية)، وأخيرا نظام الأحزاب المتعددة, أو نظام التعدد الحزبي.

فالمعارضة كمفهوم سياسي وفي إطار التعددية الحزبية تعني طرح المشاريع المختلفة أمام المواطنين لاختيار أفضلها وأكثرها توافقا مع مصلحتهم في مجتمعهم، فإنَّ الصراع ليس بين الأشخاص وإنما بين الأفكار والحلول الممكنة التي تقترح لصنع التنمية المادية والثقافية والفكرية، وعلى هذا الأساس فإنَّ الأحزاب التي تدعى بأحزاب المعارضة تقوم بالنقد من أجل تفعيل الإمكانيات لتحقيق التطوير والتطور، وليس بقصد التجريح والمس بكرامات هذا أو ذاك، فإنَّ العمل السياسي في صيغة المعارضة لا يعني إلّا المنافسة الشريفة من أجل الرفع من شأن الوطن والمواطنين , ففي ظل المنافسة الجادة فإنَّ الغلبة تكون للفكرة المفيدة، وللمشروع العملي، والكلام عن المعارضة في ظل نظام الحزب الواحد حيث قلنا فيه إنَّ ما يسمى بالنقد والنقد الذاتي، لا يتطابق من قريب أو بعيد مع مفهوم المعارضة الخارجية الحرة المأخوذ بها في الديمقراطيات الغربية، أما المعارضة بمفهومها السليم، فقد أخذت بها وشجعتها الأنظمة النيابية الغربية سواء منها ما تبنى نظام التعدد الحزبي أو نظام الثنائية الحزبية.

فكما تتميز حكومات الحزبية المتعددة بضعفها وتفككها وعدم تماسكها فإنَّ المعارضة أيضا تتألف من عناصر مختلفة، بل أحيانا متنافرة لا يجمعها سوى بُعدها عن الحكم ومحاولة النيل من الحكومة الائتلافية , فلا

تصل المعارضة في ظل نظام التعدد إلى القوة والانسجام اللتين تتميز بهما المعارضة في نظام الثنائية الحزبية، والمقارنة بين المعارضة في نظام الثنائية ونظام التعدد لا يقتصر على وجه القوة فحسب؛ بل ايضا يتناول مدى الاعتدال والوضوح في كلا النظامين، فالمعارضة في النظام الحزبي الثنائي وعلى الرغم من ضخامة وقوة جهازها في مواجهة الحزب الحاكم إلا أنَّها تتخذ طابع الاعتدال في النقد والاستعداد لتقديم البدائل الواضحة التي ترى أنَّها قادرة على القيام بتنفيذها في المستقبل فيما لو تسلمت قيادة الحكم[١١] .

أما في نظام التعدد الحزبي فالحال يختلف تماماً، إذ لا ترى المعارضة أيّ حرج أو شعور بالمسؤولية أمام الرأي العام فيما لو قصرت في تنفيذ الوعود, التي قطعتها على مجموع الناخبين أثناء انتقاداتها للحزب أو الأحزاب الحاكمة، وهكذا تأتي انتقاداتها حادة وعنيفة، فضلاً عما تتصف به من غموض وعدم وضوح بسبب تعدد أطرافها من جهة، وضعف الخط الفاصل بينها وبين الحكومة من جهة أخرى[١٢] , ومما يزيد المعارضة في ظل نظام الأحزاب المتعددة غموضا, وعدم تحديد طبيعتها المزدوجة التي تضع الحزب الحاكم أمام نوعين من المعارضة: المعارضة الخارجية التي تمارسها أحزاب الأقلية الخارجة عن الائتلاف الوزاري، والمعارضة الداخلية, التي يقودها مجموعة الأحزاب المؤتلفة مع الحزب الحاكم , إذ توجه إليه الانتقادات من حين لآخر ليس بهدف التصحيح أو الدعوة التي تبني برنامجاً معيناً بقدر ما يهدف إلى تحميله مسؤوليات الأخطاء التي قد تقع فيها الحكومة الائتلافية[١٣] .

الفرع الثاني/ البعد الأيديولوجي والمعارضة.

للأحزاب السياسية تقسيمات مختلفة باختلاف الزاوية التي ينظر منها إلى هذه الأحزاب, ومن هذه التقسيمات ما يقوم على فكرة العقيدة أو المذهب أو الآراء, أو إن صح تعبيرنا (البعد الأيديولوجي) فكان منها ما يقوم على مذهب معين Co-hoerenie doctrine له أصوله وقواعده تفسر ما هو قائم , وتبين ما سيكون، ومنها ما لا يقوم على مذهب أو عقيدة معينة، وإنما على معالجة مسألة من المسائل أو بغية كسب الانتخابات للوصول إلى السلطة من دون ارتباطه بأيّ مذهب أو مبدأ[١٤], وقد ذهب الاستاذ ديفرجيه إلى تقسيم الأحزاب إلى ثلاثة، بتمييزه بين أنواع من التنافس الحزبي في هذا المجال:

تنافس بلا مبادئ.

وتنافس على مبادئ ثانوية.

وتنافس على مبادئ أساسية.

أمّا النوع الأول وهو التنافس بلا مبادئ فأوضح ما يمثله هو الصراع الحزبي الذي يقوده كلّ من الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لأنَّ الهدف النهائي لكل مهما هو الوصول إلى السلطة سواء بدفعه لمرشحين تجاه البرلمان، أو سعيه لاحتلال البيت الابيض بحسب قاعدة (أخل لي

المكان لكي أحتله)[١٥] , ومع الانتقادات التي توجه إلى طبيعة التنافس الحزبي الأمريكي الذي لا يتبنى في مضمونه أيّ مبدأ من المبادئ الذي يمكن الناخبين التمييز باختيارهم لأحد المرشحين فإنَّ بعضهم يحاول الدفاع عن هذا الحال ؛ وذلك لأنَّ المبدأ يؤدي إلى التشدد، والتشدد يؤدي إلى تكثيف النزاع المتسم بالعنف، ومثل هذه السياسات على حد قول هذا الرأي تهدد الحياة السياسية في الولايات المتحدة, التي كان وما زال أساسها المصالحة وتكثيف الجهود من أجل الوحدة لتناسي الانشقاقات التي كادت أن تؤدي بالبلاد في بعض الأوقات إلى الهاوية.

إذن فالحياة الحزبية في ظل هذا المناخ السياسي تبقى معتدلة وهادئة وبعيدة عن أيّ تعصب أو تطرف , وهذا الأمر يضاف بوصفه مزيّة للنظام السياسي الأمريكي وإن كان يحرم المعارضة بمعناها الحقيقي.

أما النوع الثاني وهو تنافس على مبادئ ثانوية كان يمثل الصراع الحزبي السائد في بريطانيا والمانيا الغربية والدول الاسكندنافية، إذ يأتي تقسيم الأحزاب متطابقا مع الانقسامات العقائدية والاجتماعية في البلاد، فحزب المحافظين والعمال مثلا يعتنقان مفهومين مختلفين للملكية والدخل والإنتاج وتوزيع الثروة وسواها مع بقائهما متفقين من حيث الأساس وحق كلّ واحد منهما في ممارسة العمل السياسي والمحافظة على الكيان الديمقراطي القائم على حرية الرأي والانتخاب [١٦].

أما النوع الثالث من التنافس, الذي يقوم على مبادئ أساسية، فيجد أرضه في الأنظمة التي سمحت بقيام الحزب الشيوعي وممارسته لأنشطته بجانب الأحزاب الوطنية الأخرى، واعتراف هذه الأنظمة بوجود مثل هذه الأحزاب وشرعيتها، من خلال ما تمليه عليها الاعتبارات الديمقراطية، مع شعورها بأنَّ غاية هذه الأحزاب وأهدافها ليست مقصورة على السلطة كما في الولايات المتحدة الأمريكية، أو إجراء تغييرات ثانوية في بعض جوانب الحياة العامة كما في المملكة المتحدة , وإنما هدفها القضاء الكامل على الديمقراطية الغربية , والتخلص من كافة مسائل العمل السياسي التي تتبناها ومنها التعدد الحزبي، فوصولها للسلطة لا يعني تمثيلها للأغلبية البرلمانية فحسب مع بقاء أحزاب الأقلية ممثلة للمعارضة وإنما هدفها البعيد هو القضاء على أيّ معارضة والانفراد بالحياة السياسية على غرار الحزب الواحد في الاتحاد السوفيتي, وما أخذت به إيطاليا وألمانيا إبان العهدين الفاشي والنازي [١٧] .

والمعارضة التي تتنبأ التغيير في المبادئ الأساسية في الغالب هي من صنع الأحزاب لا من صنع الناخبين، ففي فرنسا مثلا يطالب الناخبون الشيوعيون كسواهم من الناخبين بحرية التعبير واحترام المعارضة والرأي وبالوسائل السياسية الديمقراطية، مثلهم مثل الناخبين من الطبقة الوسطى التي أوصلت الفاشية إلى الحكم من دون اتجاه إرادتهم إلى قيام الديكتاتورية, ومع هذا فطبيعة هذه الأحزاب وأساليب عملها تهدف إلى إهمال المعارضة والقضاء عليها وتحديداً عند توليها الحكم[١٨].

المبحث الثاني

الثنائية الحزبية والأنظمة السياسية الغربية

إذا كان التعدد الحزبي بمفهومه العام يقوم على تصوير التناقضات العامة داخل المجمع السياسي تصويرا دقيقا ومفصلا، من خلال إفساح الخيار السياسي لمجموع الناخبين للتعبير عن آرائهم واتجاهاتهم في شكل أحزاب سياسية عدّة فأنَّ نظام الحزبين أو الثنائية الحزبية يعمل على تضييق هذا الخيار, وحصره في حزبين كبيرين يمثلان مستويين واسعين من الآراء بدلاً عن تلك الفروق والاختيارات المتعددة والدقيقة التي يوفرها نظام تعدد الأحزاب.

فالثنائية الحزبية ما هي إلا نوع من التنافس السياسي المتعدد الأطراف أدى به التطبيق العملي في بعض الظروف إلى تجميع الأطراف المتنافسة حول حزبين كبيرين في وسع أحدهما باستمرار، والحصول على الأغلبية داخل البرلمان وتمكنه من تشكيل الوزارة بمفرده, في الوقت الذي يبقى فيه الحزب الآخر ممثلاً للمعارضة[١٩], ومع هذا تبقى العملية السياسية قائمة على فكرة التناوب المستمر بين هذين الحزبين الكبيرين، فكل حزب يمر من المعارضة إلى الحكم ثم من الحكم إلى المعارضة، بل وأحيانا يشتركان في السلطة كما في النظام السياسي المطبق في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يمكن توافر الأغلبية الساحقة للحزب المعارض لحزب الدولة لأسباب عدة[٢٠], ولكن مع بقاء فجوة واسعة تفصل بين هذين الحزبين الكبيرين والأحزاب الصغيرة يصعب على أيّ من هذه الأحزاب الأخيرة التغلب عليها أو تخطيها[٢١], والثنائية الحزبية وإن تبدو أحيانا ظاهرة طبيعية تفسر الاختيارات السياسية التي يتبناها الرأي العام من خلال ما يواجهه من قضايا مصيرية حساسة، فهي أيضا نتيجة لمجموعة عوامل مختلفة تدفع بمختلف الميول والأمزجة إلى الالتفاف حول قطبين سياسيين , وإن لم يكونا متناقضين فهما مختلفان[٢٢], وعلى الرغم من ميل بعض الأنظمة السياسية إلى محاولة الأخذ بنظام الثنائية الحزبية مثل ألمانيا وإيطاليا وتركيا نظير ما يوفره هذا النظام من استقرار سياسي، فأنَّ هذا النظام يعدّ بوجه عام ظاهرة أنجلو أمريكية، يتميز بوضوح في كلّ من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي ضوء ذلك سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول

مدى نجاح فلسفة الثنائية الحزبية

الأسباب والظروف التي أدت في البلدان ذات التعدد الحزبي إلى إقامة عدة فواصل داخل الرأي العام والمجتمع وانقسامها إلى أحزاب عدّة لم تتوافر في بلاد الثنائية الحزبية سواء في بريطانيا أم الولايات المتحدة الأمريكية، وإذا وضعنا جانبا النظام الانتخابي الذي يعزى إليه بصفة رئيسة قيام الثنائية الحزبية وبقائها لوجدنا انقسام أمام ما قاله ورده الأستاذ ديفرجيه في أكثر من موضع : على الرغم من ذلك كله تبدو الثنائية وكأنَّها طبيعية ونعني بذلك أنَّ الاختيارات السياسية تظهر عادة بشكل ثنائي فليس هناك ثنائية حزبية دوماً, ولكن هناك ثنائية ميول واتجاهات[٢٣], وأمام ما خلفه التاريخ السياسي من مشاكل وتناقضات سواء بين الفرد والفرد , أو الفرد والسلطة أو المجتمع بجوانبه المختلفة فإنَّنا نجد بعض التيارات قد نشأت وبدأت تعمل على وفق مبادئها لوضع الحلول لهذه التناقضات والمشاكل، ففي بريطانيا مثلا، وفي منتصف القرن السابع عشر كان هناك تياران يتجاذبان الفكر السياسي، الأول يدعو إلى الإبقاء على الملكية المدعومة من فرنسا، والثاني يدعو إلى زيادة امتيازات وصلاحيات البرلمان، فإننا نستطيع من القرن التاسع عشر وحتى الآن أن نميز بوضوح بين مراحل مختلفة لتطور الفكر السياسي, التي بانت من خلالها ازدواجية التنافس السياسي ووضع الحلول الملائمة لكل ما يواجه المجتمعات في كلّ مرحلة من هذه المراحل[٢٤].

مرحلة الفكر الليبرالي.

كان ظهور الأيديولوجية الليبرالية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر عاملا هاما في انقسام الرأي العام في أيّ مجتمع سياسي إلى اتجاهين، يمتدح أحدهما السلطة والتراث, ويحبذ الخضوع للنظام القائم وهو ما يسمى بالاتجاه المحافظ , ويتبنى ثانيهما التغيير والتحرر من مظاهر الملكيات القديمة التي كانت سائدة قبل ثورتي ١٧٧٦، ١٧٨٩ مناديا بالحرية والمساواة والعدالة, وعدم التدخل وهو ما يسمى بالاتجاه الليبرالي أو التقدمي [٢٥] .

مرحلة الفكر الاشتراكي.

كان لظهور الأفكار الاشتراكية وانتشارها في معظم البلدان من العالم أن استقطبت كثيرا من المؤيدين والمدافعين عنها، ومن ثمّ تكوين أحزاب سياسية كثيرة ومنتشرة تعمل على تجنيد كثير من المفكرين والأعضاء من أجل الوصول إلى السلطة وتطبيق مبادئها وضمان تنفيذها، وقد كان من الطبيعي في كلّ بلد تغلغلت فيه هذه المعالم أن تزداد الأحزاب؛ لتصبح الثنائية أو الرباعية بحسب الأحوال ولكن النظام الانتخابي والظروف الخاصة لكل بلد حد من سلطان هذا الانقسام، فعملت على بقاء الثنائية الحزبية على حالها من دون الانتقال إلى نظام الأحزاب المتعددة.

المطلب الثاني

الثنائية الحزبية بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني

تكمن الثنائية الحزبية في مبدأ الفصل بين السلطات، إذ تتوحد السلطة التنفيذية ممثلة برئيس الدولة الذي ترجح كفته على البرلمان، نكون بصدد نظام رئاسي، أما إذا لم يؤخذ بمبدأ الفصل على النحو السابق، وإنما قامت العلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية على اساس مبدأ التعاون والتوازن، مع ثنائية الجهاز التنفيذي فإنّنا نكون أمام نظام برلماني وذلك في كلّ من النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية ونظام الحكم في بريطانيا.

وبهذا الصدد نقسم الثنائية الحزبية بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني إلى فرعين: الفرع الأول الثنائية الحزبية، والمعارضة والثاني الثنائية الحزبية في الولايات المتحدة بريطانيا.

الفرع الأول/ الثنائية الحزبية والمعارضة.

تؤدي المعارضة دورها في نظام الحزبين بشكل واضح ومحدد المعالم؛ وذلك بسبب اعتدالها ووضوحها من ناحية وطبيعة علاقاتها في الحزب الحاكم من ناحية اخرى، فعلى الرغم من فردية المعارضة في النظام الثنائي إلا أنَّها تبقى بعيدة عن التطرف والحدة في معالجتها للأمور العامة, وانتقاداتها للحزب الحاكم وتقديمها للبدائل التي تراها مناسبة لحل كلّ ما يواجه المجتمع من مشاكل يعجز حزب الأغلبية عن معالجتها وهذا الاعتدال في المشاركة السياسية لحزب المعارضة تمليه طبيعة التنافس بينه وبين حزب الأغلبية، وفكرة التناوب التي تبقى لدى زعامة المعارضة فكرة تحمل مسؤوليات الحكم عاجلا أم آجلا[٢٦], والمعارضة في الولايات المتحدة الامريكية ليست واضحة ومحددة المعالم مثلما هي في بريطانيا، فالمعارضة الأمريكية لا تصل في الوضوح إلى ما وصلته المعارضة البريطانية ، وعلى الرغم من ذلك عرفت الولايات المتحدة ما يعرف بنظام الحزب المسيطر، إذ يستمر الحزب الحاكم مدة طويلة في الحكم، لتصاب جراء ذلك المعارضة بنوع من الجمود والشلل، أما في بريطانيا فعلى الرغم من وجود حزبين رئيسيين في مجلس العموم البريطاني إلا أنَّه لا يمنع وجود أحزاب صغيرة أخرى، فقد يشكل الحكومة الحزب الذي يفوز بأغلبية المقاعد في الانتخابات العامة، فيصبح رئيس الحزب الفائز رئيس مجلس الوزراء بتكليف من " التاج " أما الحزب الذي يحصل على الأقلية فأنَّه يشكل المعارضة التي تعرف في بريطانيا (معارضة صاحب الجلالة), مما يدلل على اهتمام المملكة المتحدة بالمعارضة ويؤلف زعيم المعارضة حكومة(الظل) التي تكون جاهزة لتولي مهمة الحكم عند الفوز بأغلبية مقاعد مجلس العموم , ويلاحظ أنَّ جميع الأعمال في البرلمان تنظم باتفاق الحزبين , لهذا تمارس الأحزاب في بريطانيا دورا كبيرا في الحياة السياسية [٢٧], وأنَّها قامت برفع المخصصات المقررة لزعيمها والمكافآت البرلمانية, فالمعارضة في بريطانيا لا تهدف فقط

إلى التربص وانتظار سقوط الأغلبية للسيطرة على البرلمان، وإنما تقوم كما في كلّ البلاد الديموقراطية بانتقاد الحكومة وتوجيه النصائح والإدلاء بالاقتراحات لتحسين عمل الحكومة[28].

الفرع الثاني/ الثنائية الحزبية بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

يتميز النظام السياسي لكل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بثنائية التنافس الحزبي فيهما، لذلك يذهب معظم الفقه إلى جعل الثنائية الحزبية ظاهرة خاصة بالبلاد الأنجلو أمريكية، وسنتناول المقارنة بين كلّ من نظامين في ثلاثة جوانب رئيسة، الثبات والمرونة، والمركزية وسيكون كلّ جانب من هذه الجوانب محل دراسة مستقلة.

أولا- ثبات الثنائية:

بدأت الثنائية الأمريكية في الظهور مع استمرار المنافسة التي قامت بين المؤسسين الأوائل للولايات المتحدة الأمريكية: جيفرسون وهاميلتون وكان من نتائجها ظهور الجمهوريين الذين دافعوا عن حقوق الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة دول الاتحاد والفدراليين الذين طالبوا بتوسيع اختصاصات وسلطات دولة الاتحاد، إلّا أنَّ الثنائية لم تتضح وتستقر بشكل صحيح إلا مع انتخابات الرئاسة سنة ١٨٢٨, فقد التف الديمقراطيون حول جاكسون والوطنيون الجمهوريون حول آدمز Adams وكلاي Clay.

وعلى الرغم ما أحدثته الحروب الأهلية الأمريكية من غموض في اتجاهات الأحزاب وتنظيماتها، إلا أنَّها لم تغير من طبيعتها الثنائية , التي يمثلها منذ تلك المرحلة كلّ من الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي من دون السماح لحزب ثالث بمنافستهما على القمة على الرغم من ظهور محاولات عدة من مجموعات مختلفة إلا أنَّ عملها في الغالب لم يتعد النطاق المحلي للولايات، وعلى خلاف الحال في الولايات المتحدة الأمريكية ظهر في بريطانيا حزب ثالث ونجح في منافسة الحزبين الكبيرين على السلطة إلى أن استبعد أحدهما, وحل محله لتعود بريطانيا إلى الثنائية الحزبية من جديد ومع بداية القرن العشرين ومع انتشار المبادئ الاشتراكية ظهر حزب العمال حتى ينافس كلا من حزبي المحافظين والأحرار اللذين يمثلان امتدادا لثنائية التنافس السياسي الذي كان قائما بين حزبي التوريز (Tories) والويجز(Whigs) إلى أن تمكن من استبعاد أحدهما عن القمة وهو حزب الأحرار الذي يحاول استعادة مكانته عن طريق التحالف مع الديمقراطيين الاشتراكيين [٢٩].

ومما تقدم يتبين لنا أنَّه في الوقت الذي تتميز به الثنائية الحزبية الأمريكية بالثبات وعدم التذبذب فإنَّ الثنائية البريطانية قد لحق بها بعض الشروخ التي خلعت عنها ثوب الثبات والاستقرار في مراحل متقطعة منذ بداية هذا القرن، ولكن من دون أن تحولها نهائياً إلى صورة من صور التعدد.

ثانيا- المركزية:

تختلف الثنائية البريطانية عن الثنائية الأمريكية أيضا من ناحية البناء العام للأحزاب وأسلوب العمل داخل وحدات كلّ منها، فحين تمتاز الأحزاب البريطانية بشدة مركزيتها, مما يعطيها قوة وتماسك وسيطرة تامة على الناخبين وتأخذ الأحزاب البريطانية بالمركزية في التنظيم, وذلك عند تحديد العلاقة بين قيادة الحزب وفروعه من الناحيتين السياسية والإدارية، فلا يجوز للفروع اتخاذ القرار ولاسيما في الأمور الهامة إلا بعد أخذ موافقة قيادة الحزب(٣٠) .

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فتذهب اللجان إلى إضعاف هذا التمسك والتشبث باستقلاليتها من خلال ارتباط لجان الدوائر بلجان المقاطعات الكبرى, التي لا تتلقى تعليماتها من اللجان القومية في عملها وإنّما من لجان الولايات فقط، مما يضفي على اللجان القومية حالة من الضعف, وعدم السيطرة التي كانت وما زالت محل انتقاد كثير من الفقه الدستوري والسياسي ؛ لذلك يرى بعضهم أنَّه من الصواب الكلام عن خمسين حزبا ديمقراطيا وخمسين حزبا جمهوريا يستقل بعضها عن بعض بدلا من الكلام عن حزب ديمقراطي أو جمهوري واحد(٣١) .

ثالثا- المرونة:

من أهم المشاكل التي تواجه الأحزاب الأمريكية وكانت محل انتقاد كثير من الفقه لافتقارها لقاعدة أيديولوجية تقوم عليها وتعمل من أجلها وبرامج محددة, تساعد الناخبين على تحديد انتمائهم الحزبي، وهذا ما يجعلها تضم عناصر مختلفة ومتعددة ذات اتجاهات تصل في بعض الأحيان إلى التنافر والمواجهة، التي لا يجمعها إلا سعيها وراء احتلال المراكز السياسية والإدارية في الدولة، وذلك لعدم وجود قاعدة مشتركة تضم المنتسبين إلى الحزب أو توحدهم، لذلك فقد عبر بعض الفقهاء الأمريكيين عن ذلك بقوله: " إنَّ الحزب في أمريكا لا يمكن أن يشبه بالجيش أو الكنيسة، وهو ليس أسلوبا في الحياة"(٣٢), لهذا فقد وصف الحزب الأمريكي بأنَّه لا يتعدى كونه رابطة ضعيفة لا يجمعها إلا سعيها وراء السلطة والسيطرة عليها، وتخلو هذه الأحزاب من الاتفاق ، وإن كان الاتفاق متوفراً , لكنه لا يكون في معظم الأحيان إلا عرضيا(٣٣), على الرغم من غموض برامجها وعدم وضوحها ، إلا أنَّها في المقابل تمتاز بالمرونة الكافية لإعطاء الأعضاء في الحزب من ممثلي الشعب فرصة التصويت ضد قرار أو قانون يتقدم به الحزب في معظم الأحيان.

أما في المملكة المتحدة فأنَّ الوضع يكاد يكون مختلفاً كليا، إذ يتوافر الطابع الأيديولوجي المميز لحزب العمال, مما يجعل من برنامجه واضحاً على عكس الأحزاب الأمريكية التي تفتقر للوضوح، والحال ينطبق أيضاً على حزب المحافظين في كونه صاحب أيديولوجيا مناهضة لأيديولوجية حزب العمال، وهكذا فإنَّ الحزبين يمتازان بوضوح أفكارهما وبرنامجهما، لذلك فإنَّ الأحزاب البريطانية تسعى إلى تطبيق هذه الأيديولوجيا بصرامة,

مما يبعد هذه الأحزاب عن المرونة التي اتصفت بها الأحزاب في الولايات المتحدة الأمريكية، و يقال إنَّه " ليس من عادة الإنجليزي الانتقال من حزبه إلى حزب آخر بالسهولة التي يغير فيها المرء ثوبه، بل يلجأ إلى ذلك في حالات الضرورة القصوى،" ومرد هذا القول إلى وضوح سياسة وأيديولوجية الأحزاب البريطانية فيعتنق الفرد مبادئ الحزب وهو على علم وإلمام بتلك المبادئ فيخلص لها، على عكس الأحزاب الأمريكية التي تفتقر لهذه الأيديولوجيا، فينتقل الفرد من حزب لآخر وكأنه أمر طبيعي(٣٤).

الخاتمة:

إنَّ نظام الثنائية يؤدي إلى إشراك أكثر من حزب في تقاسم البرلمان, ومن ثم الحقائب الوزارية وذلك لصعوبة حصول الأحزاب على الأغلبية المطلوبة، إلا أنَّ هذا القول لا يعني أنَّ كلّ الأحزاب الممثلة في البرلمان ستشارك في تأليف الوزارة وإنما تتولى هذا المهمة أكثر الأحزاب تمثيلا في البرلمان، في حين تتولى الأحزاب الأخرى مهمة المعارضة، لذلك فإنَّ دراسة الأحزاب السياسة باتت من الدراسات الهامة كثيراً لأيّ دارس للأنظمة السياسية المختلفة؛ كونها مفهوماً استراتيجياً يمكننا من فهم كثير من الظواهر السياسية داخل النظم السياسية، والأحزاب كما يقول الفقيه النمساوي كلسن KELSEN " هي عماد الديموقراطية ومعاداة الأحزاب هي معاداة للديموقراطية.

لذلك توصلنا إلى عدد من النتائج , التي سنتطرق إليها على النحو الآتي:

النتائج:

١- التعددية الحزبية تعني الحرية في تشكيل الأحزاب السياسية, وتنظيم عملية الانضمام إليها، وتعني مدى مساهمتها في العملية السياسية , وذلك بشتراكها بالسلطة.

٢- تعدّ التعددية الحزبية من أهم المبادئ والوسائل الدستورية التي تنشأ عليها الديمقراطية، وتضمن عدم تحقق الاستبداد الذي يمنع احتكار السلطة من قبل أيّ جهة في الدولة.

٣- أنَّ كلّ ما أفرزته العولمة بمختلف أشكالها أوصلت إلى قناعة في ضرورة أن يدخل حقل الدراسات والتوجهات السياسية المقارنة في الحسبان، والتغيرات التي تحصل على المستويات المحلية والإقليمية, وأدوارها في عملية التحول الديمقراطي التي تشهدها الأنظمة السياسية.

٤- أنَّ الأحزاب السياسية تسعى لفرض نفسها في جو سياسي من أجل تولي زمام المبادرة بإدارة الحكومة عن طريق ممثليها.

الهوامش والمصادر:

[١]) الشافعي ابو راس، التنظيمات السياسية الشعبية، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٤، ص٢٣٨.

[٢]) ثروت بدوي، النظم السياسية، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٤، ص٢٣٣.

[٣]) نعمان الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة، ط ١، عمان، ٢٠٠٤، ص ٤٠١-٤٠٢.

[٤]) سليمان الطماوي، السلطات الثلاث، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٦، ص٥٧٦.

[٥]) محمد المجذوب، دراسات في السياسة والأحزاب، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٧٢، ص٣١٨.

[٦]) الشافعي ابو راس، التنظيمات السياسية الشعبية، مرجع سابق، ص٦٩.

[٧]) عبدالحميد متولي، أزمة الأنظمة الديمقراطية، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٠، ص٤٧.

[٨]) وحيد رأفت ووايت ابراهيم، القانون الدستوري، ط١، المطبعة العصرية، القاهرة، ١٩٧٣، ص٢٨٣.

[٩]) سليمان الطماوي، السلطات الثلاث، مرجع سابق، ص٥٧٨.

[١٠]) لبنى حشوف، أثر الأحزاب السياسية على الأنظمة الدستورية المعاصرة، بحث منشور في مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور، العدد (٧)، ٢٠١٧، ص٣٩٢.

[١١]) نعمان الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، مرجع سابق، ص٤٠٨.

[١٢])كمال الغالي، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، مطبعة الداودي، دمشق،١٩٨٥، ص٣٧٩.

[١٣]) سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٢ ص١٤٧. و الشافعي ابو راس، التنظيمات السياسية الشعبية، مرجع سابق، ص٣٩٩.

[١٤]) سليمان الطماوي، السلطات الثلاث، مرجع سابق، ص٥٧٠.

[١٥]) ادمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري العام، ج٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧١، ص٦٤٤.

[١٦]) الشافعي ابو راس، التنظيمات السياسية الشعبية، مرجع سابق، ص٤٠١.

[١٧]) سليمان الطماوي، السلطات الثلاث، مرجع سابق، ص٥٧٠.

[١٨]) يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، دون تاريخ، ص٢٠٨ ٢٠٩.

[١٩]) محمود خيري عيسى، النظرية العامة للأحزاب السياسية، بحث منشور بالمجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد(١٩)، ٢٠١٦، ص٩٢.

[٢٠]) أحمد كمال ابو المجد، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية(اختياره وسلطاته)، على الآلة الكاتبة، ١٩٧٦، ص٣٠٠.

[٢١]) الشافعي ابو راس، التنظيمات السياسية الشعبية، مرجع سابق، ص٢٢٦.

[٢٢]) حامد ربيع، علم النظريات السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨١، ص١٣٤.

[٢٣]) نعمان الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، مرجع سابق، ص٤١٧.

[٢٤]) الشافعي ابو راس، التنظيمات السياسية، ص٣٢٠ وما بعدها.

[٢٥]) نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط٧، ٢٠١١، ص٤٠٨.

[٢٦]) كمال الغالي، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، مرجع سابق، ص٣٧٨.

[٢٧]) حميد حنون خالد، النظم السياسية، دار العربية للقانون، بغداد، ٢٠١٠، ص١٨٢.

[28]) عبدالقادر حاتم، الطريق إلى الديمقراطية، دار القاهرة للطباعة، القاهرة، ١٩٥٧، ص٢٦٤.

[٢٩]) طارق علي الهاشمي، الأحزاب السياسية، مكتبة الطبع والنشر الاهلية، بغداد، ص١٠٣

[٣٠]) حميد حنون خالد، الأنظمة السياسية، مرجع سابق، ص١٨٢.

[٣١]) حسن إسماعيل، النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧، ص٥٥.

[٣٢]) نبيلة عبدالحليم، الاحزاب السياسية في العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٢، ص٣١٨ .

[٣٣]) الشافعي ابو راس، التنظيمات السياسية الشعبية، مرجع سابق، ص١٣٠.

[٣٤]) نبيلة عبدالحليم، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص٧.